أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الليبي خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)

قاسم عطيه علي الجندي

الملخص :

تم في هذا البحث عرض مشكلة البحث وفرضياته والهدف منه بعد المقدمة ومن ثم تم التطرق الى مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر وأشكاله وعلاقته بالنمو الاقتصادي من خلال تحليل مبسط عن الفكر الحديث الذي تطرق الى هذه العلاقة وكذلك تم إلقاء الضوء على واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ليبيا من خلال تناول التوزيع القطاعي و الجغرافي لهذه الاستثمارات واثرها على النمو القتصادي الليبي بالإضافة الى انه تم قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي بإستخدام نموذج قياسي مستخدمين الانحدار الخطي المتعدد لتقدير معلمات النموذج ومن خلال برنامج (Eviews10) كما تبين خلو النموذج من المشاكل القياسية .

Abstract:

In this paper, the research problem and its hypotheses and objectives were presented after the introduction. Then, the concept of foreign direct investment, its forms and its relation to economic growth was discussed through a simplified analysis of modern thought which touched on this relationship. In addition, the impact of foreign direct investment (FDI) on economic growth was measured using a standard model using multiple linear regression to estimate the parameters of the model and through the Eviews10 program. This shows that the model is free of standard problems .

المقدمة :

ان الاستثمار الاجنبي المباشر اضحى اليوم من ابرز المعالم الكبرى لأداء الاقتصاد العالمي عبر توسع نفوذ الشركات متعددة الجنسيات التي شجعت على ظهور التكتلات الاقتصادية الجديدة حيث تغيرت وجهة نظر الدول النامية للاستثمار الاجنبي المباشر من اعتباره نهباً للثروات الوطنية الى ان اضحت ترى فيه مصدراً لتمويل مشاريعها الاقتصادية وجالبا للتكنولوجيا الحديثة ونمو في الصادرات كما يتيح لها النفاذ الى الاسواق العالمية لذا سعت بوسائل متعددة لجذبه بما فيها تهيئة المناخ الملائم و تعديل قوانين الاستثمار ولم تشذ ليبيا عن القاعدة فقد عمدت في فترة التسعينيات اضافة الى تحرير اقتصادها الى تغيير نظرتها للاستثمار الاجنبي وعملت قدر الامكان على جذبه بما تقدمه من حوافز وتسهيلات بغية تحسين أداء القطاعات الاقتصادية الاخرى (خارج قطاع النفط) وبما يؤدي الى زيادة النمو و خلق فرص عمل جديدة من خلال بعث قطاع الخدمات من سياحة و نقل ومصارف وخدمات الأعمال وقطاع الصناعة وهو مايؤهلها للاندماج في الاقتصاد العالمي .وسنتناول في هذا البحث مدى تأثير الاستثمارات الاجنبية المباشرة على نمو الاقتصاد الليبي بأعتباره محركا للنمو الاقتصادي حيث يسهم في زيادة القدرات الانتاجية للاقتصاد المحلي وايجاد فرص العمل وادخال التقنية ومد الدولة بأساليب ادارية اكثر فاعلية وتعد هذه الخصائص السمة المميزة لهذا الاستثمار التي لا تتوافر لغيره من مصادر التمويل .

مشكلة البحث :

انطلاقا من ان الاقتصاد الليبي يعتمد على قطاع النفط دون القدرة على تنويع مصادر الدخل حيث يعتمد على نوع واحد من الصادرات و المتمثلة في الصادرات النفطية والتي تمتاز بأرتفاع نسبتها الى الناتج المحلي الاجمالي و التي تشكل مانسبته ٩٧% من اجمالي الصادرات وبالتالي فان هناك حاجة ماسة الى زيادت تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر بأعتبار ان الاخير يؤدي الى توفير فرص العمل وادخال التقنية الحديثة ومد الدولة بأساليب ادارية اكثر فاعلية وبالتالي فان النوع من هذا الاستثمار يجلب معه عدة مزايا الى الدول المضيفة من شأنها الدفع بعجلة النمو الاقتصادي وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث كما يلي :

ماهو أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصاد في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)؟

فرضية البحث :

يستند البحث على فرضية رئيسية مفادها ان الاستثمار الاجنبي المباشر يؤثر ايجابيا على النمو الاقتصادي في ليبيا .

الهدف من البحث :

يهدف البحث الى بيان واقع و معرفة تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر وقياس أثر هذا النوع من الاستثمارات في الناتج المحلي الاجمالي لدولة ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) فضلا عن معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى كا لانفتاح الاقتصادي والاستثمار المحلي على الناتج المحلي وذلك من خلال بناء انموذج قياسي كفوء يساعد على تحليل هذه العلاقة و امكانية استخدامه في عملية التنبؤ .

اهمية البحث :

تكمن اهمية البحث في ادراك حقيقة ان الاستثمار الاجنبي المباشر يقوم بدور المحرك الرئيسي لعملية التنمية الاقتصادية حيث انه يقوم بدور معزّز لأستكمال النقص الذي قد يوجد في رؤوس الاموال المحلية وذلك من خلال مايحمله من قدرة على نقل التكنولوجيا التقنية المتطورة الى الدولة المضيفة وما يصاحب ذلك من امكانيات لتدريب العمالة الوطنية واكسابها مهارات الانتاج و التسويق و الادراة المتقدمة مما يزيد من فرص التشغيل ورفع انتاجية الافراد و المؤسسات وبتالي تحسن الأداء الاقتصادي .

حدود البحث :

- الإطار المكاني / تم اجراء هذا البحث على مستوى الاقتصاد الليبي .
- الإطار الزماني / خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ – ٢٠١٥) .

منهجية البحث : اتبعت الدراسة المنهج القياسي بالإضافة الى المنهج التحليلي الوصفي بهدف تحليل البيانات التي تتوافر عن مشكلة البحث وهنا سنعتمد على البيانات الرقمية الرسمية الصادرة من مصلحة الاحصاء و التعداد والبنك المركزي الليبي و المنظمات العربية و الإقليمية.

المبحث الاول : مدخل الى الاستثمار الاجنبي المباشروعلاقته بالنمو الاقتصادي .

اولا : مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر .

المقصود بالاستثمار الاجنبي المباشر هو انتقال رؤوس الاموال الاجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية او انشائية او زراعية او خدمية ويمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذا الاستثمارات الاجنبية

المباشرة حيث تعددت التعاريف والنظريات المفسرة لهذا النوع من الاستثمارات الاجنبية واهم ما جاء في هذا المجال من التعاريف الصادرة عن الهيئات و المنظمات الدولية يمكن اجماله فيما يلي :

عرف **الصندوق النقد الدولي** (IMF) ومنظمة التعاون الاقتصادية (OECD) الاستثمار الاجنبي المباشر هي تلك الاستثمارات التي يمتلك فيها الاجانب (بمعنى غير المقيمين) ١٠ % او اكثر من الاسهم او القوة العضوية في كيان معين [١] .

وتعرفه **منظمة التجارة العالمية** (W.T.O) بأنه اي نشاط استثماري مستقر في بلد معين (بلد المنشأ) والذي يتحصل او يمتلك أصولا في بلد آخر (البلد المضيف او المستقبل) وذلك بقصد تسيير هذه الاستثمارات [٢] .

كما ورد في منشورات الامم المتحدة للتجارة و التنمية (UNCTAD) ان الاستثمار الاجنبي المباشر ينطوي على علاقة طويلة الاجل تعكس منفعة المستثمر في دولة اخرى يكون له الحق في ادارة موجوداته و الرقابة العليا من الدولة الاجنبية او من الدولة الاقامة أياّ كان المستثمر فرداّ او شركة ام مؤسسة [٣] .

ثانيا : اشكال الاستثمار الاجنبي المباشر[٤] .

أ – الاستثمار المشترك : وهو اتفاق طويل الأجل بين طرفين احدهما وطني و الآخر أجنبي لممارسة نشاط انتاجي داخل دولة الطرف المضيف ويكون لكل طرف الحق في المشاركة في ادارة المشروع وتكون المشاركة اما بتقديم حصة في رأس مال المشروع او رأس المال كله واما بتقديم التكنولوجيا او الخبرة و المعرفة او العمل وقد تكون المشاركة من خلال قيام أحد المستثمرين الاجانب بشراء حصة في شركة وطنية قائمة يؤدي الى تحويل هذه الشركة الى شركة استثمار مشترك .

ب – الاستثمارات المملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي : وهي أكثر أنواع الاستثمارات الأجنبية تفضيلاّ لدى الشركات متعددة الجنسيات وقد اتجهت الدول النامية في الآونة الاخيرة الى منح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات بتملك فروعها تملكاّ كاملا لجذب المزيد من الاستثمارات الاجنبية في الكثير من مجالات النشاط وذلك بعد ان كانت تتردد بل وتفرض التصريح بذلك خوفاّ من التبعية الاقتصادية .

ج – مشروعات الاستثمار القائمة على عملية التجميع : وتأخذ هذه المشروعات شكل اتفاقية بين طرف اجنبي وآخر وطني سواء عام او خاص يقوم الطرف الاجنبي بتوفير مكونات منتج معين حيث يقوم الطرف الوطني بتجميعها لتصبح منتج نهائي [٥] . وفي

معظم الاحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة و التصميم الداخلي للمصنع مقابل عائد مادي متفق عليه .

د – الاستثمارات الأجنبية المباشرة متعددة الجنسيات (الشركات متعددة الجنسيات) :

تعتبر الشركات متعددة الجنسيات بمثابة القاطرة التي تجر وراءها الاستثمار الاجنبي المباشر نحو اقاليم العالم المختلفة وقد تعددت التعاريف الخاصة بها حيث ان التسميات العديدة التي تطلق على هذه الشركات ناجم بالأساس عن اختلاف وجهة النظر بخصوصها وحتى بخصوص تعريفها [٦] .

ثالثا : أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر[٧] .

يرى فريق من الاقتصادين أن الاستثمار الأجنبي يحفز النمو الاقتصادي لعدة اسباب

، أهمها أن هذه الاستثمارات تأتي مصحوبة بالتكنولوجيا وأساليب الإدارة و التسويق الحديثة، وبالتالي تسهم في نقل التكنولوجيا الحديثة والمتطورة إلى الدولة المستقبلة للاستثمار،كما انه يسد العجز في الفوائض المالية المحلية للدول ذات المدخرات القليلة، فضلاً عن أنه يسهم في رفع كفاءة رأس المال البشري، مما يعني المساهمة بصورة مباشرة في دفع عجلة التنمية بالدول المضيفة، فالاستثمار الأجنبي يتكون من حزمة من الأصول غير الملموسة تتمثل في رأس المال، المهارات الإدارية، والتقنية الحديثة والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.وبالتالي فإن تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة يسهم في تحسين وسائل الإنتاج المختلفة سواء التقنية أو الإدارية أو التسويقية، فضلاً عن تطوير البنية الأساسية للدول المضيفة.ويرى الفريق الاخر أن الاستثمارات الأجنبية لها العديد من التأثيرات السلبية، منها عمليات الاحتكار والسيطرة على أصول الثروة القومية، واستنزاف مواردالدولة المتلقية لهذه الاستثمارات من خلال تحويل أرباحها إلى الخارج .كما أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة قد تؤثر في القدرة التنافسية للصناعات المحلية، ما قد يحدث كساداً أو إنهيارا الصناعات الوطنية الناشئة، أو الصغيرة الحجم، فضلاً عن أن الاستثمار الأجنبي المباشريؤدي إلى تزايد نفوذ الشركات متعددة الجنسية على خريطة اقتصاديات الدول المضيفة، ومايصاحب ذلك من اختراق لقطاعات حيوية عديدة .والعديد من أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية تشير إلى أن هذا النوع من الاستثمار يؤدي إلى إضعاف السيطرة الوطنية على الاقتصاد، حيث تتمتع الشركات العالمية متعددة الجنسيات بقوة وسيطرة تتجاوزصلاحيات هذه الدول وقدراتها، كما تمتلك من

القوة الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوجية ما يفوق قوة الشركات المحلية في هذه الدول .وحين تهتم الدول بالصناعة، فإن الأستثمارات الأجنبية المباشرة في كثير من الحالات تنتج سلعاً لا تستجيب لاحتياجات السوق المحلية، قد لاتكون في متناول دخول الطبقات الوسطى أو الدنيا من المجتمع، وإنما تستهلكها طبقة الصفوة،أو النخبة في الدول المضيفة، مما يؤدي إلى خلق أنماط استهلاكية جديدة في المجتمع، تعززها الإعلانات التجارية، التي تقوم بدور عال في تسويق منتجات الاستثمار الأجنبي المباشر.

المبحث الثاني : علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي .

هناك الكثير من النظريات الاقتصادية التي ساهمت في تفسير علاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي نذكر اهمها مايلي :

أ – نظرية كنز (نظرية الطلب الكلي) : بأختصار شديد ركز كنز على جانب الطلب الكلي لتحديد مستوى الدخل التوازني ويرى ان تغير في حجم الإيضافات (الانفاق العام – الاستثمار – الصادرات) يكون له أثر مباشر على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد وبتالي يؤثر سلبا او ايجابا في حجم الناتج وإجمالي الصادرات ويصف كنز من خلال مفهوم المضاعف ان حدوث تغير معين في حجم الإضافات (الاستثمار مثلاً) سيؤدي الى احداث تغير اكبر منه في حجم الدخل او الناتج وفي نفس الاتجاه (علاقة طردية) وذلك من خلال الآثار الاقتصادية الغير مباشرة للاستثمار[٨] .

ب – نموذج هارود – دومار : حاول ان يحدد نموذج هارو – دومار ان يحدد معدل النمو التوازني اي ذلك المعدل الذي يضمن الاستقرار في تحقيق التشغيل الكامل لموارد المجتمع وتستمر هذه المحافظة على المعدل التوازني اذا تساوى معدل التغير في العرض و الطلب في المجتمع عبر الزمن . حيث يقوم هذا النموذج على افتراض ان الانتاج لأي وحدة اقتصادية يعتمد على كمية رأس المال المستثمر في تلك الوحدة وقد تم صياغة افكار هارود – دومار في شكل معادلة (g=S/K) حيث ان (S) تمثل الادخار المحلي و (K) معامل رأس المال او نسبة رأس المال / الناتج ويقيس انتاجية رأس المال او الاستثمار اللازم لتوليد وحدة واحدة من الدخل[٩] . ومن هذا النموذج تبرز أهمية كل من رأس المال (محلي او أجنبي) والادخار المحلي في تحفيز النمو الاقتصادي ونظرا لان الادخار يتسم بالانخفاض في الدول النامية الامر الذي يوضح أهمية الاستثمار الاجنبي لسد الفجوة بين الادخار و الاستثمار إذ يتعين على الدول التي تعاني من انخفاض في مدخراتها المحلية العمل على تجشيع تدفقات

الاستثمار الاجنبي المباشر الى داخل اراضيها بأستخدام الحوافز المختلفة وتحقيق مزيد من الاستقرار في اقتصاداتها وتهيئة البيئة المناسبة للاستثمار الاجنبي ولما لهذا الاخير من تأثير ايجابي على النمو الاقتصادي[١٠] . وخلاصة القول ان التحليل النيوكلاسيكي السابق للعلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الدول المضيفة ينحصر في أهمية دور الاستثمار الاجنبي المباشر في تحفيز النمو الاقتصادي من خلال قدرته على تعويض الدول المضيفة عن نقص المدخرات المحلية نتيجة لإنخفاض معدل النمو الاقتصادي كما يظهر التأثير الضمني وغير المباشر للاستثمار الاجنبي المباشر في إحداث التقدم التكنولوجي في الدول المضيفة عن طريق الاستثمار في المعدات الرأسمالية الجديدة المصاحبة للاستثمارات الاجنبية مما سيؤدي الى زيادة الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج بالتبعية ضمن دالة (سولو) .

اما وجهة نظر الفكر الحديث فيما يتعلق بعلاقة الاستثمار الاجنبي المباشر بالنمو الاقتصادي وهو الذي يبين الآليات التي تهتم من خلالها بالتأثير على النمو الاقتصادي و التي اهمها :

١ – الاستثمار الاجنبي المباشر وعوائد التقدم التكنولوجي .

يعتبر الاستثمار الاجنبي المباشر اهم قناة لنقل التكنولوجيا الى البلدان المضيفة عن طريق انشاء الماشاريع المشتركة للملوكة بالكامل للمستثمر الاجنبي او الدخول في مشاريع مشتركة وغالبا ماتقوم الشركات متعددة الجنسيات بأستخدام الخبرات الماهرة والتكنولوجيا المتقدمة و الإدارة الحديثة التي غالبا ما تجلبها معها مما يؤدي الى رفع مستوى التقدم التقني والذي يعتبر أحد دعائم التنمية الاقتصادية التي تتطلب بالدرجة الاولى تقدما تكنولوجيا في صورة زيادة المستخدم من المعدات الرأسمالية و الاجهزة المتطورة و الاهتمام بالمنظمة الادارية و المنافسة السوقية . حيث تؤدي هذه العوامل الى رفع الكفاءة الانتاجية لعوامل الانتاج ومن ثم نقلها الى قطاعات اقتصادية اخرى فعادة مايحدث إنتقال للعمالة او إتصال أو تبادل فني ومهني للعمالة التي كانت مع الشركات الاجنبية مما يزيد من كفاءة الانتاج وزيادة التنافسية مما يؤدي الى تحقيق نمو في الناتج الكلي بسبة أعلى من زيادة كمية عوامل الانتاج وذلك بسبب تحسن التقدم التكنولوجي[١١] .

٢ - الاستثمار الأجنبي المباشر والمورد البشري .

إن نقل التكنولوجيا من الشركة الأم للفروع العاملة في الدول المضيفة لا يتجسد فقط في الآلات والمعدات والبراءات، ولكن ينطوي أيضاً على نقل للمهارات الإدارية

والفنية والتدريب لعناصر العمل من البلد المضيف، بل لا يقتصر الانتقال لتلك المهارات على العاملين في الشركة ذاتها، وإنما يمتد إلى العاملين في الشركات المحلية التي تتعامل مع تلك الشركة الأجنبية. وقد أكدت الكثير من الدراسات المعدة عن الصين على الدور المحوري لنقل التكنولوجيا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر في عملية النمو المبهرة التي شهدتها الصين خلال العقدين الأخيرين، فقد ترتب على نقل التكنولوجيا الارتقاء بمستوى الإنتاجية على مستوى الاقتصاد الصيني ككل، وكذا على مستوى كفاءة أداء العنصر البشري .وفي دراسة هامة أجريت على عدد من الدول من بينها الهند لوحظ أن هناك فرصة كبيرة لنقل التكنولوجيا من خلال هجرة العاملين من الشركات الأجنبية العاملة بالهند للعمل في شركات وطنية، أو لإنشاء شركات خاصة بهم كما هو الحال في صناعة البرمجيات الهندية. وقد ذكرت بعض الدراسات أن الاستثمار الأجنبي المباشر يساهم في الارتقاء بالعنصر البشري بصورتين، الأولى وهي المساهمة المباشرة من خلال التدريب داخل العمل أو إرسال العامل للتدريب في الخارج، والطريقة الثانية هي مساهمة غير مباشرة وذلك لأن الشركات دولية النشاط عندما تقوم بالاستثمار والتوسع يؤدي هذا إلى زيادة معدل النمو، وهو ما يؤدي إلى زيادة عوائد أو إيرادات الدولة سواء من هذه الشركة (الضرائب)أو من غيرها، وهو ما يدفع بالحكومات إلى المزيد من الإنفاق على التعليم والتدريب[١٢] .

٣ – الاستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية .

يرى فريق من الاقتصادين ان الاستثمار الاجنبي المباشر بديلا للتجارة الخارجية وقد يكون مكملا لها فإذا أسهمت الاستثمارات في تقديم موارد جديدة تؤدي الى إنتاج سلعة بتكلفة أقل من المستورد في الدول المضيفة فهذا يعتبر استثمار أجنبي بديلا للتجارة مثل مصاريف النقل و التسويق أم اذا كان الاستثمار هدفه التصدير فإنه يكون مكملا للتجارة الخارجية ومن هنا يمكن القول بأن العلاقة بين الاستثمار الاجنبي المباشر و التجارة الخارجية تتضح طبقاً لإستراتيجية التصنيع التي تتبعها الدولة المضيفة فإذا كانت هذه السياسة تحث على تشجيع الصادرات هنا يكون للاستثمار الاجنبي المباشر دوراً مكملا للتجارة بينما اذا كانت تتبع سياسة احلال الواردات يكون الاستثمار الاجنبي المباشر بديلاً للتجارة وبين (Bhagwati) ان استراتيجية التصنيع لتشجيع الصادرات تمثل ميزة الى ميزة انخفاض تكاليف التصدير في الدول المضيفة على عكس إستراتيجية إحلال الواردات تعتبر غير مرغوب فيها ومن ثم تؤدي الى

تقليص الاستثمار الاجنبي المباشر في الدول المضيفة من ناحية و انخفاض تأثيرها على تحفيز النمو الاقتصادي من ناحية اخرى .

٤ - الاستثمار الأجنبي المباشر و الاستثمار المحلي .

تشير النظرية الاقتصادية إلى أن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي إلى زيادة الدخل حسب علاقة المضاعف، ومن ثم زيادة معدل النمو والعكس ونفس الشيء ينطبق على الاستثمار الأجنبي المباشربوصفه جزء لا يتجزأ من الاستثمار الإجمالي للقطر المضيف.والجدير بالذكر أن هنالك توجه قد ساد لدى المستثمرين الأجانب، إذ أصبحوا يلجئون إلى تمويل جزء من استثماراتهم المباشرة عن طريق الاقتراض من السوق المحلي للدولة المضيفة من مؤسسات، وبالتالي فان جزء من المدخرات المحلية يتم توجيهه إلى الاستثمار الأجنبي المباشر الأمر الذي يترتب عليه حرمان المستثمرين المحليين منها، ونتيجة لذلك تنشأ إحدى المشاكل المرتبطة بالاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في مدى مزاحمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المحلي[١٣] .

وحسب دراسة شاملة قام بها Bosworth & Collins ، بهدف معرفة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي، حيث تمت دراسة درجة تأثير شكل التدفقات في رؤوس الأموال الأجنبية على الاستثمار المحلي في ٥٨ دولة نامية و ١٨ دولة تمثل الأسواق الناشئة خلال الفترة (١٩٧٨- ١٩٩٥) وبينت أن للاستثمار الأجنبي المباشر، تأثير أقوى على الاستثمار المحلي مقارنة بالقروض والاستثمار بالمحفظة،إذ أن كل دولار من الاستثمار الأجنبي المباشر يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي بنسبة ٨٠% بالنسبة للدول النامية، و٩٠% بالنسبة للدول الصاعدة [١٤] . وعلى النقيض من ذلك توصلت دراسة "إيمان عطية ناصف "التي أعدت على الاقتصاد المصري خلال الفترة (١٩٨٠ -٢٠٠٠) ، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد أثر سلبا على الاستثمار المحلي، إذ أن- زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض الاستثمار المحلي بنسبة٠.٢٣ % وأرجعت ذلك إلى أن الاستثمارات الوافدة إلى السوق المصرية اتجه الجانب الأكبر منها لتغطية احتياجات السوق المحلي ، مما أثر سلبا على الشركات المحلي[١٥] .

المبحث الثالث : واقع الاستثمارات الاجنبية المباشرة في الاقتصاد الليبي .

اولا : التوزيع القطاعي للاستثمارات الأجنبية المباشرة:

لايزال الاقتصاد الليبي يعاني من تدني حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه مقارنة ببعض الاقتصادات النامية كما أن تدفقات هذه الاستثمارات

مازالت تتسم بالتذبذب من سنة إلى أخرى وأن هيكل هذه الاستثمارات لايزال محصوراً في قطاعات محدودة جداً كالنفط الذى يعتبر أحد أهم القطاعات جذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة بالإضافة إلى قطاع العقارات الذى جاء في صدارة هذه القطاعات وذلك لمحاولة الدولة الليبية لحل مشكلة الإسكان وفي الألفية الجديدة شهدة ليبيا انفتاحاً سياسياً واقتصادياً ملحوظاً خاصة بعد أن حلت قضية لوكربي عام ٢٠٠٣ مما أنهى المقاطعة الدولية التي كانت مفروضة عليها وتعتبر ليبيا من قبل المحليين الدوليين سوقاً واعدة ومليئة بالفرص الاستثمارية المجزية.(١٦)

حيث يبين الجدول (١-١) والشكل (١- ١) توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة على القطاعات الاقتصادية المختلفة والأهمية النسبية لها فقد بلغت هذه الاستثمارات ٣٧٥٠٤ مليون دولار خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥) ويمكن توزيع هذه الاستثمارات على القطاعات الاقتصادية حيث يأتي قطاع العقارات في المرتبة الأولى من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد وصلت الاستثمارات الواردة إليه ٢٢٤١٣ مليون دولار أي ما نسبته ٥٩.٨% من إجمالي الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥) حيث اعتمدت الحكومة الليبية عام ٢٠٠٩ أكثر من ٥١ مليار دينار ليبي من أجل الإسكان والمرافق في كافة ربوع ليبيا من أجل القضاء على هذه المشكلة جذرياً مما جعل هذا القطاع يأتي في موقع الصدارة بالنسبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا أما قطاع النفط والغاز الطبيعي فقد جاء في المرتبة الثانية حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إليه ١٠١٦١ مليون دولار أي ما نسبته ٢٧% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال نفس الفترة أعلاه حيث يعتبر قطاع النفط من أحد أكبر القطاعات الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة ثم جاء قطاع البناء ومواد البناء في المرتبة الثالثة من حيث اجتذابه للاستثمارات الأجنبية المباشرة فقد وصلت هذه الاستثمارات إلى ١١٢٩ مليون دولار أي ما نسبته ٣% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وحل قطاع الفنادق والسياحة في المرتبة الرابعة حيث يحظى القطاع السياحي بأهمية خاصة باعتباره احد القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة وتنويع مصادر الدخل القومي وتقليل اعتماده على القطاع النفطي حيث تتوافر في ليبيا العديد من مقومات الجذب السياحي ومنها الموقع الاستراتيجي الهام إضافة إلى أن ليبيا تتمتع بالعديد من المواقع الأثرية والحضارية التي تمثل الحضارات القديمة التي مرت بها ليبيا كما يوجد الكثير من الأماكن الترفيهية ومساحة كبيرة من الصحراء الغربية حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية في

هذا القطاع ٩٧٥ مليون دولار وهو ما يوضحه الجدول (١-١) وهو ما يعادل نسبة قدرها ٣% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة أما حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لقطاع المواد الكيميائية فقد وصلت إلى ٦١٤ مليون دولار أي ما نسبته ٢% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥) ونخلص مما سبق أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى القطاعات الاقتصادي المختلفة لاتزال ضعيفة وهذه المسألة تتصل بالبيئة الاستثمارية المكبلة بأعباء التنظيمات الإدارية والبيروقراطية كما أن نوعية البنية التحتية غير مناسبة بما فيه الكفاية كما تعد تجربة الاستثمار الأجنبي المباشرة حديثة بالنسبة للدولة الليبية مقارنة مع غيرها من الدول بالإضافة إلى أن السوق المالي الليبي بحاجة إلى الكثير من التطوير.

جدول رقم (١- ١)

الاستثمارات الواردة إلى ليبيا و الأهمية النسبية لها حسب التوزيع القطاعي للفترة ما بين يناير ٢٠٠٣ و مايو ٢٠١٥

الترتيب	نوع القطاع	التكلفة بالمليون دولار	من الاجمالي %
١	العقارات	٢٢٤١٣	٥٩.٨
٢	الفحم والنفط والغاز الطبيعي	١٠١٦١	٢٧.١
٣	البناء و مواد البناء	١١٢٩	٣
٤	الفنادق والسياحة	٩٧٥	٢.٦
٥	المواد الكيميائية	٦١٤	١.٦
٦	المعادن	٦٠٥	١.٦
٧	الخدمات المالية	٤٤١	١.٢
٨	خدمات الاعمال	٤٠٩	١.١
٩	الآلات الصناعية و المعدات	١٥٥	٠.٤
١٠	النقل	١٢٤	٠.٣
١١	اخرى	٤٧٧	١.٣
	الاجمالي	٣٧٥٠٤	١٠٠ %

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، السنة الثالثة والثلاثون – العدد الفصلي الثاني (ابريل – يونيو ٢٠١٥)

ثانيا : التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة (٢٠٠٣ – ٢٠١٥).

بلغ إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا ٣٧٥٠٤ مليون دولار خلال الفترة (٢٠٠٣-٢٠١٥) والجدول (١-٢) والشكل (١-٢) اللذان يبينان التوزيع الجغرافي للاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة حسب الدول إلى ليبيا والأهمية النسبية لأهم الدول المستثمرة فيها حيث تبين أن عدد الدول التي قامت بالاستثمار في ليبيا ٣٠ دولة منها ٨ دول عربية حيث تأتي دولة البحرين في الترتيب الأول على مستوى الدول المستثمرة في ليبيا وبنفس الترتيب بين الدول العربية حيث وصل حجم استثماراتها ٢٠١٨١ مليون دولار أي ما نسبته ٥٣.٨% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المشار إليها كما جاءت إندونيسيا في المرتبة الثانية إذ وصل حجم استثماراتها ٣٨١٢ مليون دولار أي ما نسبته ١٠.٢% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا وحلت هولندا والمملكة المتحدة تقريباً في المرتبة الثالثة على مستوى الدول المستمرة في ليبيا حيث بلغت استثماراتهما ١٦١١مليون دولار و ١٤٨١ مليون دولار أي ما نسبته ٤.٣% و٤% على التوالي من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة المشار إليها كما جاءت الولايات المتحدة في المترتبة الخامسة على مستوى الدول المستثمرة في ليبيا حيث بلغت استثماراتها ٩٤٩ مليون دولار وهو ما يعادل نسبة قدرها ٢.٥% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى ليبيا.

جدول رقم (١- ٢)

الاستثمارات الواردة إلى ليبيا حسب الدولة المصدرة ما بين يناير ٢٠٠٣ ومايو ٢٠١٥

الترتيب	الدولة المصدرة	التكلفة بالمليون دولار	
١	البحرين	٢٠١٨١	٥٣.٨
٢	اندونيسيا	٣٨١٢	١٠.٢
٣	هولندا	١٦١١	٤.٣
٤	المملكة المتحدة	١٤٨١	٤
٥	الولايات المتحدة	٩٤٩	٢.٥
٦	الامارات	٨٧٤	٢.٣
٧	ايطاليا	٧٧٣	٢.١
٨	النرويج	٧٥٦	٢
٩	استراليا	٧٢٢	١.٩
١٠	سنغافورة	٦٤٩	١.٧

١١	روسيا	٦٢٤	
١٢	المغرب	٥١٧	
١٣	اسبانيا	٤٤٥	
١٤	ماليزيا	٤١٣	
١٥	قطر	٣٨٨	
١٦	مصر	٣٨٢	
١٧	المانيا	٣٥٦	
١٨	تونس	٣٤٥	
١٩	اليابان	٣٣٣	
٢٠	تشيلي	٣١١	
٢١	كرواتيا	٣١١	
٢٢	تركيا	٢٥٣	
٢٣	كوريا الجنوبية	١٦٦	
٢٤	الكويت	١٣٩	
٢٥	مالطا	١٣٠	
٢٦	اوكرانيا	١١٦	
٢٧	بولندا	١٠٨	
٢٨	السعودية	٦٧	
٢٩	فرنسا	٥٤	
٣٠	سويسرا	٤٨	
	اخرى	١٩٣	
	الاجمالي	٣٧٥٠٤	

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات ، السنة الثالثة والثلاثون – العدد الفصلي الثاني (ابريل – يونيو ٢٠١٥)

ثالثا – تطور الاستثمار الاجنبي المباشر وأثره على النمو الاقتصاد الليبي .

فيما يتعلق بدولة ليبيا وبتحليل الجدول (١- ٣) لقد حققت ليبيا خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٩) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث ارتفعت من ٢٨٢ مليون دولار عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٤٦٩٤.٥ مليون دولار عام ٢٠٠٩ ويرجع السبب من ذلك إلى رفع الحصار الاقتصادي عن ليبيا وعودة الشركات إلى ليبيا هذا وقد تميزت الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠١) انخفاض كبير جداً للاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع السبب إلى الحصار الاقتصادي الذى كان مفروض على ليبيا من قبل

الولايات المتحدة في فترة التسعينات من القرن الماضي كما وصلت ادنى قيمة للاستثمار الاجنبي المباشر عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ حيث وصلت قيمته الى ٢٦ و ٢٦.٢ مليون دولار على التوالي و السبب فذلك الاحداث او مايسمى بالربيع العربي الذي مرت بيه ليبيا .

وينظر إلى الأهمية النسبية للاستثمار الأجنبي المباشر في مختلف الاقتصادات من خلال مؤشرين **الأول:** نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت، **الثاني**: نسبة الرصيد المتراكم أو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي وفيما يلي عرض لتطور هذين المؤشرين في ليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥).

الجدول (١- ٣)

الاستثمار الاجنبي المباشر و اهميته النسبية إلى الناتج المحلي الاجمالي و التكوين الرأسمالي لليبيا خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥)

مليون دولار

لسنوات	الاستثمار الاجنبي المباشر	الناتج المحلي الاجمالي الليبي	اجمالي تكوين الراسمالي الثابت	نسبة الاستثمار الاجنبي الى الناتج المحلي %	نسبة الاستثمار الاجنبي الى اجمالي التكوين الراسمالي الثابت %	الاستثمار المحلي
1990	188.31	39426.1	9004	0.48	2.09	4828.07
1991	119	43139.3	10333	0.28	1.15	4125.30
1992	123.08	39969	9946	0.31	1.24	3404.61
1993	77.462	35368.4	9511	0.22	0.81	4757.07
1994	104.54	31080.6	9919	0.34	1.05	4210
1995	113.92	37446.6	6669	0.3	1.71	2663.92
1996	130.54	37834.2	8733	0.35	1.49	2805.61
1997	76	36317.1	8235	0.21	0.92	1657.69
1998	188	30802.7	6279	0.61	2.99	2023.23
1999	79.308	30164.8	6771	0.26	1.17	1912.30
2000	173.69	26177.2	9474	0.66	1.83	2416
2001	194.23	22435.7	9142	0.87	2.12	2768.61
2002	282	12457.4	10702	2.26	2.64	3300.84
2003	274.15	12104.6	9881	2.26	2.77	3635.69
2004	538.92	13729	10751	3.93	5.01	3699.53
2005	1370	32267.9	12643	4.25	10.8	3781.07

3903.46	18.7	6.61	12770	36040.6	2382.1	2006
4023.07	26.6	9.07	13638	40064.8	3633.8	2007
3924.61	17.7	6.24	14129	40182.4	2507.4	2008
3754.84	33.8	11.6	13875	40531.7	4694.5	2009
4194.84	17.4	6.14	14513	41076.8	2523.3	2010
4204.61	36	12.6	5631	16116.8	2029.5	2011
10958.46	7.06	2.79	12628	31937.6	892.15	2012
9325.84	12.6	2.45	6050	31212.8	764.08	2013
4668.84	0.57	0.17	4598	15329.3	26.077	2014
4687.8	0.64	0.17	4128	14999.3	26.231	2015
	8.12	2.9				المتوسط

المصدر:-1 -:مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، أعداد مختلفة
2-المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، تقارير سنوية ،إعداد مختلفة.

أ - تطور نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تكوين رأس المال الثابت:

يمكن التعرف من خلال الجدول (١-٣) على أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في تنمية اقتصاد دولة الدراسة ليبيا وذلك من خلال معرفة نسبته إلى التكوين الرأسمالي الثابت حيث يظهر الجدول أن أهمية التدفق الصافي الإجمالي الوارد للاستثمار الأجنبي في ليبيا أخذ قيمة منخفضة لم تتجاوز ٢% من اجمالي التكوين الراس مالي الثابت خلال فترة تسعينات القرن الماضي ذلك بسبب الحصار الذى كان مفروض على ليبيا مما أدى ذلك إلى مغادرة الشركات الأجنبية العاملة في ليبيا والذى أدى بدوره إلى انخفاض حجم هذه الاستثمارات الأجنبية بشكل كبير جداً إلا أنه وبعد رفع الحصار المفروض على ليبيا في سنة ٢٠٠٣ نلاحظ أن نسبة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بدأت تزداد بشكل مضطرد إلى أن وصلت هذه النسبة أعلى قيمة لها عام ٢٠١١ حيث بلغت ٣٦% من التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وهى أعلى نسبة وصل إليها الاستثمار الأجنبي المباشر في مساهمته في التكوين الرأسمالي الثابت في حين انخفضت نسبة هذه الاستثمارات إلى إجمالي التكوين الرأسمالي الثابت بعد ذلك لتصل إلى ٠.٥٧% عام ٢٠١٤ وهذا راجع الى الاسباب الامنية والسياسية التي مرت ولا زالت تمر بها ليبيا وإجمالاً يمكن القول أن التدفق الصافي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى ليبيا لم يساهم في المتوسط إلا بحوالي ٨.١٢% من نمو التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي وذلك خلال الفترة (١٩٩٠ – ٢٠١٥).

ب- تطور نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الناتج المحلي الإجمالي:

من خلال الجدول (١-٣) الذى يظهر أهمية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا نلاحظ أن هذه النسبة ضعيفة بسبب ضعف السوق الاستهلاكي للبلد الذي لا يتعدى ستة مليون نسمة كما أن المحددات الاقتصادية الرئيسية لجذب الاستثمار كثيرة في ليبيا مثل حجم السوق ومعدل نمو الناتج والأصول التكنولوجية والهيكل المادي (موانئ، طرق، كهرباء، اتصالات سلكية ولاسلكية .. إلخ) بالإضافة فرص الوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية حيث كانت مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في المتوسط بمعدل سنوي بلغ ٢.٩% في ليبيا وذلك طول فترة الدراسة وما يمكن ملاحظته أن نسب مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي أقل بكثير من إمكانيات وقدرات اقتصاد البلد.

- **الفرص المتاحة و العوائق التي تواجه الاستثمارات الاجنبية المباشرة في ليبيا**

بالإضافة إلى التسهيلات والحوافز المتاحة للاستثمار الأجنبي في ليبيا ، والتي تعتبر بمثابة وسائل أساسية لجذب الاستثمارات الأجنبية ، فإن هناك بعض العوامل الأخرى التي تساهم في جذب هذه الاستثمارات والتي تتمثل في توافر العديد من فرص ومجالات الاستثمار في ليبيا ، ومن أهم هذه المجالات ما يلي:

١ - القطاع الصناعي:

يعتبر القطاع الصناعي أحد القطاعات الرئيسية لتحقيق التنمية الاقتصادية وتنويع مصادر الدخل ، ويشكل هذا القطاع جزءًا هامًا من البناء الاقتصادي في ليبيا ، حيث تبلغ مساهمة قطاع النفط والغاز الطبيعي في الناتج المحلي الإجمالي حوالي٣١% عام 2004[١٧]ويتميز النشاط الصناعي في ليبيا بوجود قطاعين صناعيين : الأول الصناعات الأساسية كبيرة الحجم والتي تسيطر عليها الدولة ، وتتمثل في الصناعات البتروكيماوية والغاز ، حيث تعتمد هذه الصناعات على النفط والغاز ، كما تعتمد على الأسواق الخارجية لتسويق منتجاتها ، الثاني : قطاع الصناعات المتوسطة والصغيرة والتي تتمثل منتجاتها في منتجات الصناعات الغذائية ، وصناعات الخشب والمنتجات الورقية ، وغيرها من الصناعات ، ويعتبر هذا القطاع مملوكًا للقطاع العام في الماضي ، والآن في طريقه إلى الخصخصة ، ويساهم في إنتاج السلع التي يمكن أن تحل محل الواردات أو تأخذ طريقها إلى التصدير إلى الخارج ، وتتمثل فرص الاستثمار الصناعي في ليبيا أساسًا في صناعات البتروكيماويات ، وصناعة البلاستيك ، وصناعات الألمونيوم وصناعات المواد الغذائية والصناعات الهندسية وغيرها.

٢ - القطاع المصرفي وقطاع التأمين:

توجد العديد من الفرص الاستثمارية بتأسيس الوحدات المصرفية أو فتح فروع لبنوك أجنبية في ليبيا ، كما أن تواجد الوحدات المصرفية الخارجية قد يوفر العديد من الخدمات المصرفية المتطورة ، ومنها توفير التسهيلات للإيداع وعمليات النقد الأجنبي المختلفة وتمويل التجارة. وتتمثل صناعة التأمين في ليبيا إحدى العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي والمالي ، وتعمل الدولة على تدعيم هذا القطاع وتطويره، ويمكن أن يؤدي الموقع الجغرافي الممتاز لليبيا إلى استقطاب الكثير من شركات التأمين العالمية لفتح مكاتب لتمثيلها كمركز لأنشطتها في دول المنطقة والشرق الأوسط.

٣ - القطاع السياحي:

يحظى القطاع السياحي بأهمية خاصة باعتباره أحد القطاعات التي يمكن الاعتماد عليها لزيادة وتنويع مصادر الدخل القومي ، حيث تتوافر في ليبيا العديد من مقومات الجذب السياحي ، ومنها الموقع الاستراتيجي الهام ، إضافة إلى توافر البنية الأساسية الجيدة ، ووجود الكثير من الأماكن الترفيهية والآثار التاريخية والحضارية التي تمثل الحضارات القديمة التي مرت بها ليبيا ، ومن هنا تعتمد خطة الدولة في تنمية هذا القطاع على زيادة الاستثمارات الموجهة له ، والعمل على

جذب الاستثمارات الأجنبية ، وتتمثل أهم فرص الاستثمار المتاحة في هذا القطاع الاستثمار في مجالات إقامة القرى السياحية ، وإقامة المنتجعات ، وإنشاء القرى السياحية ، وإنشاء وإدارة الفنادق وغيرها من المشروعات السياحية.

٤ - القطاع الزراعي:

بالرغم من محدودية الأراضي الزراعية والقابلة للزراعة في ليبيا إلا أن هناك الكثير من مجالات الاستثمار في هذا القطاع ، ويأتي في مقدمتها إقامة مزارع لتربية الدواجن وإنتاج البيض ، وتعليب التمور ، ومزارع الأسماك ، والصناعات السمكية وغيرها من الصناعات الغذائية لإشباع الطلب المحلي وتصدير الفائض إلى الأسواق الخارجية .

- **العوائق التي تواجه الاستثمارات الأجنبية المباشرة في ليبيا:**

ان حجم الاستثمارات الأجنبية مازالت دون مستوى الطموحات ولا تتناسب مع مقومات الاستثمار المتوافرة والطاقة الكامنة الغير مستغلة في الاقتصاد الليبي إضافة إلى أن معظم الاستثمارات الأجنبية رغم صغر حجمها فإنها تتركز في قطاع النفط والغاز اما بالنسبة لقطاع الصناعات التحويلية والتي يعول عليها كثيراً في بناء قاعدة إنتاجية متنوعة تساهم في تنويع مصادر الدخل القومي فإن إسهامات الاستثمارات

الأجنبية فيها باستثناء بعض المشروعات الأساسية مازالت محدودة للغاية بل إن بعض المجالات مثل السياحة وخدمات النقل البحري وعلى الرغم من أنها مجالات واعدة فإن نصيبها من الاستثمارات الأجنبية لايزال ضعيف جداً ومن ثم فإن الأمر يستدعي التعرف على الأسباب الموجودة لعدم تطابق الواقع الفعلي للاستثمارات الأجنبية وبين المقومات المتاحة لجذب تلك الاستثمارات وإجمالاً يمكن تحديد الأسباب التي تكمن وراء تراجع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الليبي عند المستوى الذى يجب أن تكون عليه النقاط التالية:

أ- عدم الاستقرار السياسي والاضطرابات الأمنية التي تشهدها البلاد وماله من أثر سلبي في تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي.

ب- عدم وضوح الفرص الاستثمارية بالنسبة للمستثمر الأجنبي حيث لايزال يسيطر على المستثمر الأجنبي أن الاستثمار الأمثل والوحيد في ليبيا هو الاستثمار في مجال استخراج النفط والغاز إلى الحد الذى نجد معه أنه لا يوجد حاجة – لأى نوع من الترويج لجذب المزيد من رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار لأن الشركات الأجنبية تبحث من تلقاء نفسها على الفوز بحصة من الاستثمار في هذا القطاع وعلى الرغم من الجهود التي تبذل من قبل الدولة للترويج لبعض الفرص الاستثمارية المتاحة في مجال الصناعة التحويلية إلا أنه لاتزال هناك عدم وضوح للفرص المجدية في هذا المجال بالنسبة للمستثمر الأجنبي نظراً لعدم كفاية الترويج في هذه المشروعات والمزايا والتسهيلات التي تقدمها الدولة في هذا الصدد ويلاحظ أيضاً بالرغم من أهمية التركيز في الترويج على المشروعات في مجال الصناعات التحويلية إلا أن الترويج للفرص الاستثمارية في ليبيا لم تعطى للمشروعات في مجال السياحة وخدمات النقل والموانئ والثروة السمكية والتي يمكن أن تكون لليبيا فيها ميزة نسبية.

ج- السوق المحلي حيث أن حجم السوق الليبية والتي قوامها حوالي (٦) مليون نسمة فعلى الرغم من ارتفاع القوة الشرائية للمستهلك إلا أنه من الصعب بمكان إقامة بعض المشروعات "خاصة المشروعات الصناعية المتوسطة والثقيلة" بالحجم الاقتصادي اعتماداً على السوق المحلية وحدها أو تسويق منتجاتها وإذا لم يكن هناك فرص أمام هذه الصناعات لتصدير منتجاتها للدول الأخرى فإن ذلك سيشكل عقبة أمام استقطاب الاستثمارات الأجنبية للمساهمة في إقامة هذه الصناعات.

د- نقص المعلومات: لا يمكن للمستثمر الأجنبي الإقبال على الاستثمار في بلد ما إلا إذا توافرت لديه معلومات دقيقة وموثقة عن مناخ الاستثمار في البلد المضيف لذا فإن

الدول في إطار سعيها لجذب الاستثمارات الأجنبية تولى موضوع المعلومات أهمية خاصة وتعمل على زيادة وتعدد قنواتها لاسيما في ظل الثورة التكنولوجية والعولمة التي تسود العالم اليوم وعلى الرغم من أن الجهات الرسمية في ليبيا تحاول توفير بعض البيانات والمعلومات إلا أنها تظل دون المستوى المطلوب وهنا تبرز الحاجة إلى بيانات ومعلومات دقيقة وحديثة عن الفرص الاستثمارية المتاحة في العديد من القطاعات الاقتصادية وفروعها.

ه- عدم وجود كوادر كفؤه ومدربة في إدارات أجهزة الاستثمار من أجل إنجاز المعاملات بكفاءة عالية كما أنه في حالة وجود مثل هذه الكوادر الغير كفؤة في وكالات الترويج يؤدي ذلك إلى عدم قدرة هذه الوكالات على تحقيق أهدافها.[١٨]

و- انعدام الاستقرار في التشريعات المنظمة للاستثمار من قوانين ولوائح وقرارات يولد لدى المستثمر الأجنبي عدم الثقة أو الاطمئنان على استثماراته بسبب كثرة التعديلات التشريعية والاجتهادات وعدم ثباتها الأمر الذى يجعل المستثمر في قلق وعدم اطمئنانه بالاستمرار.[١٩]

ق- عدم استقرار الاقتصاد الكلي[٢٠] حيث يؤدي ذلك إلى تراجع الحافز لدى المستثمرين لتنفيذ مشاريع جديدة أو التوسع في مشاريع قائمة حيث يعتمد جذب المزيد من الاستثمارات على مدى استقرار متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها سعر الصرف ومعدل التضخم والبطالة ووضوح و استقرار السياسات النقدية والمالية.

المبحث الرابع : قياس أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي الليبي .

اولا : تحديد النموذج المستخدم والتعريف بالمتغيرات .

أ : **النموذج القياسي .**

سيتم بناء الأنموذج القياسي لمعرفة أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتأثيرها في الناتج المحلي الإجمالي لدولة ليبيا خلال المدة (١٩٩٠ – ٢٠١٥) إذ يعبر الأنموذج عن كون الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع أو معتمد يمثل دالة في مجموعة من المتغيرات المستقلة و المتمثلة في وسوف يتم استخدام الانحدار الخطي المتعدد لتوضيح أثر المتغيرات المستقلة على المتغير التابع وسوف يتم استخدام برنامج (Eviews10) لتقدير هذه العلاقة وعلى النحو الآتي:

$$GDP = F(FDI , OP , DI)$$

حيث:

y= GDP : الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الحقيقة .

x1= DI: الاستثمار المحلي .

x2= FDI : الاستثمار الأجنبي المباشرة .

x3= OP: درجة الانفتاح الاقتصادي على العالم ، وهي عبارة عن ناتج قسمة إجمالي الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي .

ب . وصف متغيرات النموذج القياسي

١ - الناتج المحلي الاجمالي : Gross Domestic Product (GDP)

يعد الناتج المحلي الإجمالي واحد من اهم المؤشرات الاقتصادية التي تعبر عن النشاط الاقتصادي في ليبيا ويعرف على أنه مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي تنتج محلياً خلال فترة زمنية معينة هي في الغالب سنة واحدة[٢١]، ويلعب الناتج المحلي الإجمالي دوراً مهم جداً لاقتصاد الدولة وللأفراد حيث يعتبروه مرجعاً لهم لمعرفة اي قطاعات في حالة نمو فعندما يكون الناتج المحلي في حالة انكماش ذلك ليس دليل مطمئن للعديد لأنه يعني انخفاض الانفاق وأرباح الشركات و الأهم ارتفاع معدلات البطالة وبالمقابل ارتفاعه بوتيرة عالية يؤدي إلى زيادة التضخم ومن الجدول (١-٣) حيث يتضح تذبذب قيم الناتج المحلي الإجمالي الليبي حسب الأوضاع الاقتصادية السائدة وخاصة أوضاع السوق البترولية لأن النمو الاقتصادي في ليبيا مرهون بالنمو لأسعار البترول في الأسواق العالمية التي يشهدها العالم اليوم من تغيرات أسعار البترول وما شابه ذلك وبالتالي النمو الاقتصادي يتأثر بمعطيات الاقتصاد الدولي.

٢ - الانفتاح الاقتصادي: (Economic Openness (OP):

تعد سياسة الانفتاح الاقتصادي نموذجاً عاماً نجد تطبيق له في جميع دول العالم اليوم سواء كانت دول متقدمة أو متخلفة ، والانفتاح الاقتصادي كسياسة أو كمنهج للتنمية الاقتصادية له حدود و ضوابط يجب أن تراعي عند وضع السياسة الاقتصادية العامة للدولة إذ أنه يعد مفهوماً نسبياً مطلق بمعني التطبيق العلمي له يأخذ درجات وأنماط ومستويات مختلفة بحسب طبيعة الاقتصاد القومي هل هو متقدم او متخلف؟ وبحسب طبيعة النظام الاقتصادي هل وتقاس درجة الانفتاح الاقتصادي بقسمة الصادرات على الناتج المحلي الإجمالي وكلما كانت النتيجة قريبة من (١٠٠%) دل ذلك على الانفتاح الاقتصادي الكبير على العالم الخارجي ومن خلال البيانات الواردة بالجدول اعلاه (١-٣) نجد أن درجة الانفتاح الاقتصادي لدولة ليبيا تراوحت بين

(٤٧.٦%) و (١٥٥.٨%) خلال الفترة (١٩٩٠- ٢٠١٥) وبمتوسط درجة انفتاح بلغت (٩٨.٥%) والتي تشير الي الانفتاح الكبير نسبياً .

٣ – الاستثمار المحلي (DI) .

وفق النظرية الاقتصادية فإن زيادة الاستثمار المحلي تؤدي الى زيادة الدخل (علاقة المضاعف) حيث ان الاستثمارات المحلية على مستوى الاقتصاد القومي يتعلق بالإنفاق الرأسمالي على المشروعات الجديدة في قطاعات المرافق العامة والبنية التحتية بالإضافة إلى المشروعات التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي لإنتاج السلع والخدمات في القطاعات الإنتاجية والخدمية كالصناعة والزراعة والإسكان والصحة والتعليم والسياحة فبالتالي تلعب دوراً أساسياً في النمو الاقتصادي للدول وتؤدي الى زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وحل مشاكل عديدة منها التخفيض من البطالة في سوق العمل وتقليل الفقر .

٤ – الاستثمار الاجنبي المباشر : (Foreign Direct Investment(FDI

فيما يتعلق بدولة ليبيا وبتحليل الجدول (١- ٣) لقد حققت ليبيا خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٩) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة حيث ارتفعت من ١٤٥ مليون دولار عام ٢٠٠٢ لتصل إلى ٣٣١٠ مليون دولار عام ٢٠٠٩ ويرجع السبب من ذلك إلى رفع الحصار الاقتصادي عن ليبيا وعودة الشركات إلى ليبيا هذا وقد تميزت الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠١) انخفاض كبير جداً للاستثمار الأجنبي المباشر ويرجع السبب إلى الحصار الاقتصادي الذى كان مفروض على ليبيا من قبل الولايات المتحدة في فترة التسعينات من القرن الماضي.

ثانيا : تقدير النموذج القياسي .

الجدول (١- ٤) يوضح نتائج التقدير لمعلمات النموذج المقدر

Dependent Variable: Y				
Method: Least Squares				
Date: 12/03/18 Time: 14:07				
Sample: 1990 2015				
Included observations: 26				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	27263.78	2907.557	9.376868	0.0000

X1	4.123097	0.940913	4.382016	0.0002
X2	4.289130	1.027973	4.172415	0.0004
X3	-178.2955	29.44166	-6.055890	0.0000
R-squared	0.668096	Mean dependent var		30315.87
Adjusted R-squared	0.622837	S.D. dependent var		10254.12
S.E. of regression	6297.427	Akaike info criterion		20.47431
Sum squared resid	8.72E+08	Schwarz criterion		20.66786
Log likelihood	-262.1660	Hannan-Quinn criter.		20.53004
F-statistic	14.76143	Durbin-Watson stat		1.887533
Prob(F-statistic)	0.000017			

المصدر: اعداد الباحث بأستخدام برنامج(Eviews10) بناء على البيانات الواردة بالجدول (1-3)

من خلال نتائج التقدير الموضحة بالجدول (١- ٤) نلاحظ هناك علاقة موجبة بين رأس المال المحلي ومعدل النمو الاقتصادي ان هذه العلاقة معنوية عند مستوى ٥% وفقا لإختبار (t) وكذلك يتبين من خلال معامل المرونة ان استثمار دولار واحد من رأس المال المحلي يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ٤.١ دولار اما بخصوص الاستثمار الاجنبي المباشر فنجد هناك تأثير ايجابي على معدل النمو في الناتج حيث ان هذه العلاقة معنوية عند مستوى معنوية ٥% وفقا لإختبار (t) الا انه يلاحظ ان مرونة هذا الاستثمار اعلى من مرونة الاستثمار المحلي حيث يتبين ان انفاق دولار واحد من الاستثمار الاجنبي المباشر سوف يؤدي الى زيادة الناتج المحلي الحقيقي بمقدار ٤.٢ دولار وهذا راجع الى كفاءة الاستثمار الاجنبي المباشر بما يملكه من تقنية عالية وأساليب إدارية متطورة اما بخصوص انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم نلاحظ ان هناك علاقة سالبة او عكسية بين انفتاح الاقتصاد الليبي على العالم و الناتج المحلي الاجمالي الا انه ذو دلالة احصائية عند مستوى معنوية ٥% فقد بلغت معاما مرونة هذا الانفتاح سالب ١٧٨.٢ حيث يتبين انه في حالة انفتاح الاقتصاد على العالم بنسبة ١ % سيؤدي ذلك الى انخفاض الناتج المحلي بنسبة ١٧٨.٢% وهي نسبة مرتفعة ونتيجة طبيعية مادامت شروط التبادل التجاري والتنافسية هي في صالح الدول

الصناعية وبالنظر الى قيمة معامل التحديد المعدل r^{-2} نجد ان القوة التفسيرية للنموذج تساوي ٦٢% وهذا يعني ان المتغيرات التفسيرية في النموذج قد فسرت ٦٢% من التغيرات في الناتج المحلي الاجمالي اما الباقي ونسبته ٣٨% لم يفسر وهو راجع الى المتغير العشوائي و النموذج مقبول احصائيا وفقا لإختبار (f) ونلاحظ ان النموذج لايعاني من مشكلة ارتباط ذاتي من خلال اختبار (D.w) .

❖ **اختبار النموذج من الناحية القياسية:**

١- اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج المقدرة: (Histogram-Normality test)

أظهرت نتائج اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي أنها تخضع للتوزيع الطبيعي حيث اختبار جاك بيرا (Jargue - Bera) للتوزيع الطبيعي أكد قبول فرضية العدم بخضوع البواقي للتوزيع الطبيعي حيث أن القيمة الاحتمالية (٠.٩٥١٩٩) للاختبار كانت أكبر من ٥% كما هو موضح بالشكل (١ - ٣).

الشكل (١ – ٣) التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج النمو الاقتصادي في ليبيا

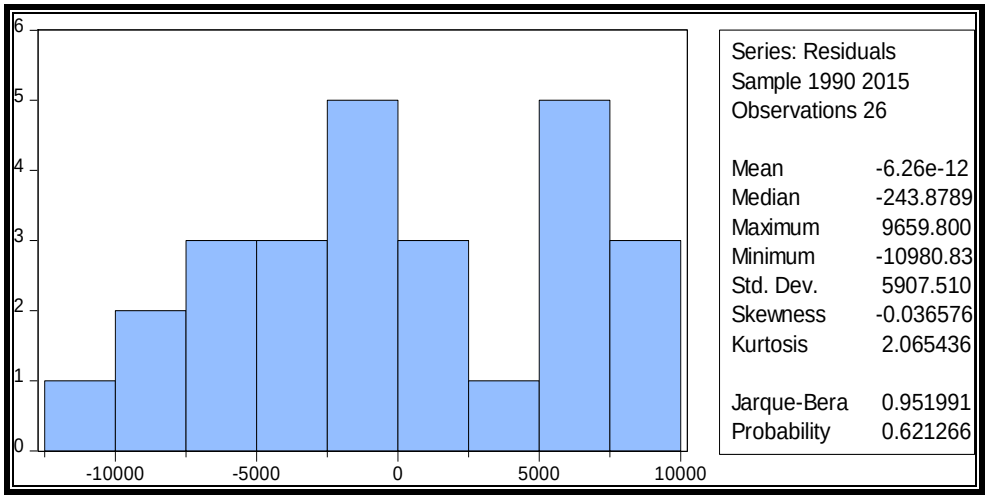

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews10) بناء على البيانات الواردة بالجدول (١- ٣).

٢ - مشكلة عدم تجانس التباين: (Heteroscedasticity)

من الاختبارات المستخدمة للكشف عن وجود مشكلة عدم تجانس التباين سوف تستخدم الدراسة اختبار (ARCH) للكشف عن هذه المشكلة حيث أكد اختبار الكشف

عن عدم ثبات التباين كما هو موضح بالجدول (١- ٥) عن خلو النموذج من مشكلة عدم ثبات التباين حيث أن القيمة الاحتمالية (٠.٤٢٤٤) لاختبار (F) تؤكد على أن القيمة الإحصائية أصغر من القيمة الحرجة عند مستوى معنوية ٥% وهو ما يعني قبول فرضية العدم (Ho) بعدم اختلاف التباين لسلسلة البواقي ورفض الفرض البديل (H_1) باختلاف التباين لبواقي النموذج.

الجدول (١ – ٥)اختبار كشف ثبات التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH				
F-statistic	0.661502	Prob. F(1,23)		0.4244
Obs*R-squared	0.698922	Prob. Chi-Square(1)		0.4031

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews10) بناء على البيانات الواردة بالجدول (١- ٣)

٣ - اختبار خطأ التوصيف للانحدار(Ramsey RESET Test:)

اكد اختبار خطأ التوصيف للانحدار على ملائمة التصميم الدالي للنموذج المقدر حيث ان قيمة (F=٠.٥١) المستخدمة في الاختبار غير معنوية كما هو موضحة بالجدول (١ - ٦) وهو ما تعكسه القيمة الاحتمالية (Probaility) للاختبار حيث كانت أكبر من ٥% (٠.٨٢٢٤) وهو ما يعني أن النموذج موصوف بالطريقة الصحيحة حيث أن هذا الاختبار مبني على أنه "إذا كانت (F) معنوية إحصائية عالية فهذا يعني أن النموذج غير موصوف بشكل صحيح".

الجدول (١ – ٦) اختبار خطأ وصف النموذج

	Value	df	Probability	
t-statistic	0.227284	21	0.8224	
F-statistic	0.051658	(1, 21)	0.8224	
Likelihood ratio	0.063879	1	0.8005	

المصدر: إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews10) بناء على البيانات الواردة بالجدول (١- ٣)

النتائج :

يلعب الاستثمار الاجنبي المباشر دوراً هاما في التأثير على النمو الاقتصادي وذلك من خلال الإشارة الموجبة لمعامل هذا الاستثمار في النموذج كما تبين ان مرونة الاستثمار الاجنبي المباشر مرونة عالية مما يعكس كفاءة هذا الاستثمار وقدرته في التأثير على معدل نمو الناتج المحلي اكبر من الاستثمار المحلي .

التوصيات :

تكثيف الجهود على تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي في ليبيا كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية بالإضافة الى الاهتمام بالاستثمار الأجنبي كأداة هامة من أدوات التنمية الاقتصادية وعدم معاملته على أنه أداة من أدوات تحقيق الجباية لموارد الدولة كما ان تحسين اوضاع البنية التحتية لما لها من درو كبير في جذب الاستثمار الاجنبي .

قائمة المراجع

١ - المحتسب ، بثينة محمد ، (٢٠٠٩) " أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الاردن " دراسات العلوم الادترية ، الجامعة الاردنية ، مجلد ٣٦ .
٢ - الحصادي ، ايمان قاسم (٢٠١٥) " الاستثمار الاجنبي المباشر وسبل جذبه للاقتصاد الليبي " مجلة رماح للبحوث و الدراسات ، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية ، رماح ، الاردن ، ص ١٥٣ .
3 - UNCTAD , Investment regimes in the Arab word ISSUES and policies united nation , New york & Geneva ,2000, p, 15 .
٤ - عبدالعال ، نشأت علي (٢٠١٢) ، الاستثمار والترابط الاقتصادي الدولي ، دار الفكر الجامعي ، ص ٢٠٥ – ٢٠٦ .
٥ - عبدالمجيد عبد المطلب ، (٢٠١٠) دراسات اقتصادية مقارنة ، الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات ، القاهرة .
٦ - فليح حسن خلف (٢٠٠٧) ، اقتصاد المعرفة ، الاردن ، عالم الكتب الحديث ، ، ص ١٨٨ .
٧ - الياس نجمة ، المزروعي علي يوسف (٢٠١٢) " أثر الاستثمار الاجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال المدة (١٩٨٠ – ٢٠٠٩) ، تنمية الرافدين ، العدد ١٠٩ ، مجلد ٣٤ ، ص ١٦٧ – ١٦٨ .
٨ - أبدجمان ، الاقتصاد الكلي النظرية و السياسة ، ترجمة وتعريب : محمد ابراهيم منصور ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، ١٩٩٩ ، ص ٢٩٤ – ٢٩٥ ،
٩ - القرشي ، محمد صالح (٢٠١٠) ، علم اقتصاد التنمية ، الطبعة الاولى ، دار إثراء للنشر والتوزيع ، عمان ، ص ٩١ – ٩٣ .
١٠ - جمال محمد عطية ، تأثير الاستثمار الاجنبي المباشر على النمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، في اقتصاديات التجارة الخارجية ، جامعة حلوان ، مصر ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢٢- ١٢٤ .
١١ - إدريس ، نهاد محمد (٢٠٠٦) ، أثر تغيرات سعر صرف الجنيه المصري على تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى مصر خلال الفترة (١٩٩١ – ٢٠٠٣) ، بحث مقدم لنيل درجة العضوية في العلوم الادارية ، أكاديمية السادات للعلوم الادارية .
١٢ - رضا عبد السلام، الاستثمار الأجنبي المباشر كآلية لتقليص آثار سياسات التحول الاقتصادي على سوق العمل" : دروس من التجارب العالمية وخاصة التجربة الماليزية"،دون دار للنشر، الكويت، مارس ٢٠٠٦ .
١٣ - محمد قويدري، تحليل واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة وآفاقها في البلدان النامية مع الإشارة إلى الجزائر، رسالة .دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر٢٠٠٥ ، ص ٤٨ .
14 - F.Sachwald et S.Perrin, Multinationales et developpement le role des politiques nationales,ed Magellan, Paris,2008,PP51-55 .
١٥ - محمد قويدري ، مرجع سبق ذكره ص ٤٩ .
(١٦) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، تقرير مناخ في الدول العربية، ٢٠٠٣، ص٩٧.

١٧ - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا ، سياسات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر والبيني في منطقة الأسكوا ، الأمم المتحدة ، نيويورك ، ٢٠٠٣ ، ص ٢١ .

(١٨) صائب حسن مهدي، **الاستثمار الأجنبي ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية**، مجلة القادسية للعلوم الإدارة والاقتصادية، المجلد ١١، العدد ٣، سنة ٢٠٠٩/ ص ص ١٢٠ – ١٢١.

(١٩) إيمان قاسم الحصادي، **الاستثمار الأجنبي المباشر وسبل جذب للاقتصاد الليبي**، مجلة رماح للبحوث والدراسات، مركز البحث والتطوير والموارد البشرية، رماح، الأردن ٢٠١٥، ص١٥٧.

(٢٠) عمر مفتاح الساعدي، **الاستثمار في ليبيا والتنمية المستدامة**، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي المشترك، ٢٠١٤، ص١٠٣.

(٢١) James Gerber ، ترجمة: هيثم عيسي وآخرون، الاقتصاد الدولي، مرجع سبق ذكره ، ص ٦.